برنامج تدريبي

" سياسات تنمية القطاع الخاص: حالات دراسية"

تعارف بين المشاركين

عزيزتي المتدربة ...عزيزي المتدرب

قبل البدء بهذا البرنامج التدريبي (اليوم الأول – الجلسة الأولى)، ومن أجل قياس مكاسب وعوائد التدريب، أرجو بيان مستوى معرفتك بكل موضوع من الموضوعات التالية بدقة وموضوعية .

الموضوع	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	ممتاز
	1	2	3	4	5
آليات قياس وتحديد دور القطاع الخاص في التنمية					
الخصخصة ودورها في تنمية القطاع الخاص					
الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للخصخصة					
آليات وخطوات تنفيذ عملية الخصخصة وأساليبها وأشكالها					
آليات اختيار الطريقة المناسبة للخصخصة					
أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص					
مبررات الشراكة بين لقطاع العام والخاص					
فوائد وأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص					
أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص					
آليات تحديد أسلوب الشراكة					
خصائص القطاع الخاص العربي وتأثيره على عملية الشراكة					
آليات تقييم نتائج الشراكة ومقومات نجاح الشراكة					
مدى نجاح بعض التجارب العربية في هذا المجال					
أهمية سياسات تشجيع الاستثمار والصادرات في تنمية القطاع الخاص					
المناخ الاستثماري في الدول العربية					
تقرير جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار					
معوقات البيئة الاستثمارية في الدول العربية					
وسائل تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية					
بعض التجارب العربية في مجال تشجيع الاستثمار					
تنمية الصادرات ودورها في تنمية القطاع الخاص					
سياسات تنمية الصادرات ومكوناتها					

الموضوع	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	ممتاز
	1	2	3	4	5
آليات دعم الشركات المصدرة وأشكال الدعم المقدم					
تنافسية الصادرات العربية					
التحديات التي تواجه الصادرات العربية					
مقترحات عامة لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية					
بعض التجارب العربية في مجال تشجيع الصادرات					
مفهوم وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة					
أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة					
المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحلول					
مقومات نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة					
أهم التجارب الدولية في مجال دعم تطوير هذه المنشآت					
مفهوم وأهمية خدمات الدعم الفني					
أنواع الدعم الفني وسوق خدمات تطوير الأعمال					
من يقدم هذه الخدمات ولماذا ؟ وكيف ؟					
أهم التجارب المحلية او الدولية في مجال الدعم الفني					
نشأت وتطور ظهور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال					
آليات تحديد الترتيب العام للدول المشاركة					
المؤشرات الرئيسية المستخدمة في التقرير					
المؤشرات الفرعية المستخدمة في حساب كل مؤشر					
ترتيب الدول العربية في التقرير					
تطور ترتيب الدول العربية في التقرير					
آليات تحديد أسباب تحسن أو تراجع ترتيب الدول					
بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة					
آليات تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال للمنشآت الصغيرة					

- أرجو الاحتفاظ بالتقييم لنفسك ، ثم قارن مع نتائج التقييم في نهاية البرنامج التدريبي.

الوحدة التدريبية رقم (1)

" الخصخصة ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية"

الخصخصة ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

- الإنتاج
- التوظيف
- محاربة الفقر
- تحسين الوضع المالي الحكومي
- زيادة الإيرادات
- زيادة الصادرات
- تنشيط الجهاز المصرفي
- تعزيز حجم الاحتياطي
- التنمية الاجتماعية
- زيادة مستوى الاستقرار الاقتصادي

نشاط تدريبي

ما هي مؤشرات أداء القطاع الخاص في الجانب الاقتصادي والاجتماعي؟

مزايا القطاع الخاص

- يهدف إلى الربح
- كفاءته في إدارة الموارد الاقتصادية المحلية
- خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل وارتفاع الإنتاجية وتحسن الأداء
- الإدارة السليمة للنشاط الاقتصادي
- روح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي

العوامل التي تؤثر على أداء القطاع الخاص

العوامل المالية

ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل	سياسات التمويل وصعوبة الحصول على التمويل	مستوى تطور سوق رأس المال والجهاز المصرفي وقدرته على حفز المدخرات

العوامل غير المالية

المناخ الاستثماري	ظهور السوق الموازي والقطاع غير المنظم وما يسببه من منافسة للقطاع المنظم	ملائمة القوانين والتشريعات التي تنظم حركة رؤوس الأموال	قوانين التجارة عبر الحدود	قواعد الشراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي	غياب المنافسة الحقيقية العادلة التي تحفز النمو الإبداع والابتكار	زيادة دور القطاع العام

التأثيرات السلبية لدور القطاع الخاص

- ترتبط هذه السلبيات بشكل رئيسي **بطبيعة نشاط القطاع الخاص** الذي يهدف إلى: **تحقيق الربح**، ومن ثم **تعظيم المصلحة الخاصة**

- بروز نوع من التعارض بين نشاط القطاع الخاص والمصلحة العامة للاقتصاد والمجتمع اصطلح عليه لدى المفكرين الاقتصاديين بـ**"إخفاقات آلية السوق"**

- تخصيص الموارد بين مختلف الجوانب، حيث أن سعي القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بدرجة أولى يؤدي به – في بعض الأحيان- إلى **عدم مراعاة أية توازنات عند تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي**

- الآثار السلبية التي تنتج عن نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وأهمها **التلوث** مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية التنمية المستدامة والإجراءات والسياسات المتخذة في سبيل تدعيمها .

آليات تطوير القطاع الخاص

- زيادة مستوى التشاور بين القطاعين العام والخاص في عملية التخطيط الاقتصادي والسياسات والتشريعات
- وضع الأطر القانونية المناسبة
- تطوير البنية التحتية الداعمة لنشاطات هذا القطاع
- تنمية الموارد البشرية
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
- الدعم الفني والوصول على التمويل والبيئة الاستثمارية
- الحد من تعاظم القطاع العام من خلال الاتجاه لعلمية الخصخصة المدروسة وعلى أسس صحيحة
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- الشراكة بين القطاعين

نشاط تدريبي

حدد الايجابيات والسلبيات الناجمة عن زيادة حجم القطاع الخاص في النشاط الاقتصاد!!

لكن!!! هناك معوقات وتحديات

تجارب مختلفة.....

الاصلاع الاقتصادي والخصخصة

سياسات الإصلاح الاقتصادي

عمليات متدرجة من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب استخدام الموارد الاقتصادية وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القصير والطويل "الأمم المتحدة" .

أنواع السياسات

- سياسات التثبيت للاختلالات القصيرة الأجل
- سياسات التكيف الهيكلي معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد ذلك البلد
- سياسة الخصخصة

الاصلاع الاقتصادي والخصخصة

سياسات وبرامج التثبيت الاقتصادي:

- سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز الثلاث سنوات.
- تساهم في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد

العجز في ميزان المدفوعات

العجز في الموازنة العامة للدولة

تدهور قيمة العملة المحلية

الاصلاع الاقتصادي والخصخصة

سياسات وبرامج التكييف الهيكلي

- من اختصاص البنك الدولي.
- تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي في المدى الطويل.
- إختلالات عميقة ومزمنة تكون سياسات التثبيت غير قادرة على التعامل معها

العجز المزمن في الموازنة العامة

العجز المزمن في ميزان المدفوعات

ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير ومستمر

الاصلاع الاقتصادي والخصخصة

الخصخصة

- تعتبر آخر مراحل الإصلاح الاقتصادي.
- حققت بعض الدول نتائج ايجابية بينما لم تنجح دول أخرى في ذلك.

ظهرت في بريطانيا الربع الأخير من القرن الماضي

ليس لها تعريف موحد

الخصخصة وتنمية القطاع الخاص

مفهوم الخصخصة:

- هنالك عدد من الكتاب يتحدثون عن الخصخصة المؤثرة وهذه تشمل بالنسبة لهم **كافة أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كليا أو جزئيا وتحول الأصول كليا أو جزئيا للقطاع الخاص.**
- وهناك عدد آخر من الكتاب يضيف لأساليب الخصخصة التي **تؤثر في الملكية أساليب أخرى تؤدي إلى تحول في إدارة مؤسسات القطاع العام** والذي قد لا تستدعي بالضرورة تحول في ملكية الدولة.
- أما المستوى الثالث لمفهوم الخصخصة فيتصف بالشمولية ويضيف للأساليب التي تؤثر في الملكية أو الإدارة أساليب أخرى تهدف في مجملها إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام، وهذا التعريف يعني أن **الخصخصة لا تستدعي بالضرورة أي تغيير في الملكية أو الإدارة.**

تعريف الخصخصة

عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات.

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها .

تحويل ملكية الدولة (العامة) إلى الملكية الخاصة في عملية تحويل الاقتصاد العام إلى اقتصاد السوق

تعريف الخصخصة

مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر علي نظام السوق وآلياته في تحقيق التنمية والعدالة" . وهى"جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي"

تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة من حيث الملكية أو من حيث الإدارة "، وتعني إدارة المنشأة على أساس تجاري من خلال نقل ملكيتها كلها أو بعضها للقطاع الخاص

توسيعٍ الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دوراً متزايدا داخل الاقتصاد، وذلك بقيام الدولة بتصفية القطاع العام (كلياً وجزئياً) أو عن طريق عقود الإيجار، ومنح الامتيازات.

إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص من أجل الوصول بالمقدرات الإنتاجية، والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية الممكنة

سؤال للمناقشة

هل للخصخصة أبعاد سياسية واجتماعية أم اقتصادية فقط؟ فسر ذلك!!

عناصر الخصخصة

أولاً

- تغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص التي تعتمد الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء،
- والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبنى نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد .

ثانياً

- نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص،
- بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد، أو مجوعة من المستثمرين، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع إلى الجمهور، أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم ، أو اي توليفة من هذه الأساليب.

ثالثاً

- زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية

نشاط تدريبي

هل نقوم بالخصخصة ؟ ولماذا؟

أي المؤسسات والمشروعات العامة يجب خصخصتها؟

ما هي القطاعات ذات الأولوية؟ كيف نحددها؟

ما هي إجراءات الخصخصة السليمة؟

ما هو أسلوب الخصخصة الأفضل؟

كيف نضمن أفضل النتائج؟

آليات تقييم نتائج الخصخصة؟

هل حققت الخصخصة في الدول العربية نتائجها المرجوة؟

ما هي الدروس المستفادة؟

أسباب ومبررات الخصخصة

التدهور المتزايد في أداء المشروعات العامة	تفاقم المديونية العامة الداخلية والخارجية	الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات العامة
زيادة الطلب على الخدمات العامة بجودة أعلى.	تغير الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالدور الحكومي في الإنتاج	الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي للإنتاج، وضمان مرونة العمل الإداري.
تدني مستوى الإمكانيات الإدارية والفنية في بعض المؤسسات الحكومية	ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة	الحاجة إلى سلع وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية
الرغبة في توسيع قاعدة الملكية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية.	إعادة تحديد دور الدولة الرئيسي المتمثل بالإشراف والرقابة	تحريك وتفعيل المدخرات المحلية ودعم الوعي
اختلالات سوق العمل	إدارة حديثه للمشروعات الهامة	الفساد والمحسوبية

الإطار رقم (1)
أمثلة على حجم خسائر شركات القطاع العام

سجل عدد كبير من شركات القطاع العام في مصر خسائر كبيرة تحملتها الموازنة العامة للدولة. فقد ارتفعت خسائر هذه الشركات بنسبة 66.5 في المائة بين عامي 1987 و 1995 وذلك من 379 إلى 630 مليون جنيه، فبلغت في مجملها نحو 2,150 مليون جنيه. وقد أدى تحمل الموازنة العامة للدولة لهذه الخسائر إلى زيادة عجز الموازنة إذ تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن حوالي 35 في المائة من العجز في موازنة الدولة بمصر في أوائل التسعينات يرجع إلى العجز المالي الذي سجلته شركات القطاع العام.

وفي تونس، تراوح إجمالي الدعم المالي الذي قدمته الحكومة لقطاع المؤسسات العامة ما بين 5 إلى 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ما بين عامي 1983 و1986. وتضمنت هذه التحويلات دعوماً لتغطية عجوزات التشغيل وتحويلات رأسمالية للاستثمار وتسديد أقساط الديون وزيادة في رأس المال بتوفير موارد إضافية جديدة.

أهداف الخصخصة

زيادة الكفاءة الاقتصادية	زيادة الإيرادات الحكومية
إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص	التقليل من معدلات البطالة
علاج لبعض الأزمات الاقتصادية	علاج المشاكل الإدارية في بعض المؤسسات والقطاعات الحكومية
إنعاش السوق المالي وتنشيط بورصة الأوراق المالية	جذب مدخرات القطاع الخاص، وفتح باب الاستثمار أمام راس المال الأجنبي
زيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع قاعدة الملكية الفردية والأفراد في إنتاج السلع والخدمات	وضع ضوابط لنفوذ ودور النقابات العمالية في القطاع العام
تخفيض البطالة المقنعة في القطاع الحكومي	إصلاح بعض الاختلالات في سوق العمل

إدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة

أهداف الخصخصة الاجتماعية

تحقيق الرفاه العام وذلك بتحسين الكفاءة الاقتصادية

وزيادة القاعدة الإنتاجية كماً ونوعاً

وتخفيض الكلفة والأسعار

وزيادة معدلات النمو الاقتصادي

وإعادة توزيع الدخول من أجل زيادة العمالة من خلال تحسين قواعد وأسس توليد فرص العمل

وتشجيع اللامركزية والتنمية الإقليمية والريفية

وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية للقطاع العام

الإطار رقم (2)
نتائج الخصخصة في الأردن

تشير التقديرات إلى أن تنفيذ برنامج الخصخصة في الأردن ساهم في تحسين الوضع المالي للحكومة وفي تخفيض مستوى الدين العام. فقد ارتفعت إيرادات الحكومة من جراء حصيلة خصخصة عدد من شركات القطاع العام وارتفاع الضرائب المترتبة على الشركات التي تمت خصخصتها نتيجة لزيادة أرباحها. فعلى سبيل المثال، زادت أرباح شركة الإسمنت بحوالي 50 في المائة في العام التالي لبيع 33 في المائة من أسهم الشركة إلى شركة فرنسية الأمر الذي أدى إلى زيادة الضرائب المترتبة عليها بحوالي 3.5 مليون دولار. ومن جهة أخرى، انخفضت نفقات الحكومة نتيجة لإزالة أعباء خسائر عدد من مؤسسات القطاع العام التي تم خصخصتها عن كاهل موازنة الحكومة. فعلى سبيل المثال، بعد خصخصة كل من مؤسسة سكة حديد العقبة ومؤسسة النقل العام لم تعد الحكومة تتحمل أعباء خسائر هاتين المؤسستين والتي تقدر بحوالي 6.9 و21 مليون دولار على التوالي. كما تراجعت النفقات الاستثمارية الحكومية من حوالي 7.7 في المائة من الناتج المحلي عام 1996 إلى 6.3 في المائة عام 1999 وإلى 4.9 في المائة عام 2000 نتيجة لقيام القطاع الخاص بجزء من الاستثمارات وخصوصاً في المشاريع التي تمت خصخصتها كالاتصالات والنقل العام.

وبالنسبة لأثر الخصخصة على الدين العام، فقد قامت الحكومة بتسديد جزء من الدين العام الداخلي والخارجي من عوائد الخصخصة كما عملت في سبيل ذلك على تحويل بعض الديون الخارجية إلى إستثمارات مباشرة في المؤسسات العامة التي تم خصخصتها.

وبالإضافة إلى الآثار الإيجابية على ميزانية الحكومة، أدت خصخصة عدد من شركات القطاع العام وفتح قطاعات اقتصادية للشراكة مع القطاع الخاص إلى رفع كفاءة هذه الشركات ومستوى الخدمات التي تقدمها لا سيما في قطاعات الاتصالات وصناعة الإسمنت والنقل العام والمياه والسياحة.

ففي قطاع الاتصالات، على سبيل المثال، ارتفع معدل انتشار الخدمات الهاتفية، وانخفضت مدة الانتظار للحصول على هذه الخدمات من بضعة أعوام إلى بضعة أسابيع، وأنشئت نحو 32 شركة اتصالات تقدم مختلف خدمات تراسل المعلومات والإنترنت وغيرها مما أدى إلى توفير حوالي 6,000 فرصة عمل جديدة، وتم وضع خطط استثمارية في هذا القطاع تقدر بحوالي 350 مليون دولار.

سؤال للمناقشة

ما هي الشركات التي يمكن أن تكون محلاً للخصخصة؟

الشركات التي يمكن أن تكون محلاً للخصخصة

شركات ناجحة يتوافر فيها مقومات جذب للمستثمرين

وأفضل طرق الخصخصة لها هي البيع بقدر ما يتوافر لها من مقومات الجذب.

شركات خاسرة، ولكن يمكن إعادة هيكلتها وتأهيلها

ينبغي ألا يتم عرضها للبيع إلا بعد إعادة الهيكلة والتأهيل ويتوافر فيها مقومات جذب المستثمرين.

شركات خاسرة ومستقبلها بعد باستمرار الخسارة

مصيرها إلى التصفية.

الإطار رقم (3)
الخصخصة في الجزائر

في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي التي بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذها منذ بدايات العقد الماضي، أولت إهتماماً كبيراً لتحسين مناخ الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتبنت مسار الخصخصة كإحدى الوسائل لتحقيق هذه الأغراض. وقد حدد القانون الصادر عن الحكومة في عام 1995 أهداف ووسائل برنامج الخصخصة، ومسؤوليات الشركات القابضة التي ستتولى تهيئة المؤسسات العامة تمهيداً لخصخصتها، كما صنف المؤسسات العامة إلى ثلاثة فئات هي مؤسسات صحية قادرة على الاستمرار، ومؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار ومؤسسات تواجه صعوبات. وأعلنت الحكومة عن نيتها خصخصة نحو 41 مؤسسة من بينها 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يقل عدد العاملين فيها عن 400 فرد وتعتبر صحية وقادرة على الاستمرار، وإعادة هيكلة المؤسسات التي هي بحاجة إلى مساعدة ومن ثم خصخصتها وتشمل نحو 61 مؤسسة من بينها 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتصفية المؤسسات التي تواجه صعوبات مع ضمان حقوق العاملين فيها.

سؤال للمناقشة

ما هي الأساليب الأفضل للخصخصة؟

أساليب وأشكال الخصخصة

1- بيع وحدات القطاع العام

هو انتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد يكون البيع جزئيا، حيث تبيع نسبة معينة من رأس المال، أو أن تقوم ببيع المنشأة ككل. ومن ميزات الأشكال السابقة أنها تمكن الدولة من الحصول على عائد سريع

- طرح الأسهم للاكتتاب العام
- البيع المباشر للمستثمرين
- المقايضة بالديون الخارجية
- استخدام نظام الكوبونات

أساليب وأشكال الخصخصة

2- الشراكة الإستراتيجية

التوجه نحو اختيار شريك استراتيجي، كالحاجة إلى شريك لديه الخبرة الفنية، والإدارية المتخصصة لرفع سوية أداء المشروع، والارتفاع بإنتاجيته ورفع قدرته التنافسية.

3- التعاقد

يأخذ هذا الأسلوب شكل عقود الإدارة حيث تبقى الملكية بيد الحكومة، ويتنافس القطاع الخاص من خلال مناقصات للحصول على عقود تخولهم لتقديم بعض الخدمات مقابل اقتسام الأرباح مع الدولة. وقد يأخذ شكل عقود تأجير مقابل مبلغ ثابت يدفع للحكومة دوريا.

أساليب وأشكال الخصخصة

4- أسلوب البناء–التشغيل – التحويل

تتفق الحكومة مع القطاع الخاص (محليا وأجنبيا)؛ بأن يقوم ببناء المشروع واستخدامه لفترة يتم الاتفاق عليها، ويتم تسليمها للحكومة بعد انتهاء الفترة. ومن سلبياته أن المستثمر قد لا يهتم بتدريب الموظفين، أو صيانة المبنى عند اقتراب تسليمه. أما من إيجابياته أن المستثمر لا يتمكن من السيطرة الدائمة على المشاريع، وإعفاء الدولة من النفقات على المشاريع الجديدة.

5- أسلوب البناء– التشغيل – التمليك

وهنا يقوم المستثمر ببناء المشروع واستغلاله، وتشغيله نحو المالك لهذا المشروع دون أن يسلم للدولة.

أساليب وأشكال الخصخصة

6- خصخصة الإدارة

بحيث تبقى ملكية رأس مال المؤسسات العامة في يد الدولة في حين تتنافس وحدات القطاع الخاص في الحصول على عقود تخول لها حق الإدارة لصالح الدولة نظير مزايا معينة كحصة في الربح أو الإنتاج، ويتم هذا الأسلوب عادة عن طريق المناقصات العامة للحصول على عقود إدارة للوحدات أو عقود تأجير لخطوط الإنتاج مقابل مبلغ ثابت يدفع للدولة.

أساليب وأشكال الخصخصة

7- الإحلال

إحلال القطاع الخاص مكان لقطاع العام في بعض المجالات (خدمات النوادي الرياضية وخدمات التعليم العام والتعليم الجامعي وخدمات النقل العام بين المحافظات في مصر) .

الإطار رقم (4)
دور الخصخصة في التدفقات الاستثمارية إلى الأردن

تشير التقديرات إلى أن حجم تدفقات رؤوس الأموال إلى الأردن المرتبطة بشكل مباشر بعمليات الخصخصة قد بلغ بصورة إجمالية قرابة 500 مليون دولار، وتشمل استثمارات في قطاعي السياحة والاتصالات، بالإضافة إلى استثمارات في قطاعات أخرى، ومنح وقروض من المؤسسات الدولية دعماً منها لبرنامج الخصخصة في الأردن. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الاستثمارات في الأردن المرتبطة بشكل مباشر بعمليات الخصخصة خلال السنوات الأربعة القادمة حوالي 2.1 مليار دولار، وذلك بمعدل سنوي يقدر بحوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه التدفقات استثمارات بنحو 400 مليون دولار في قطاع الاتصالات، وحوالي 300 مليون دولار في قطاع الكهرباء، وحوالي 120 مليون دولار لتطوير سكة حديد العقبة وبناء وصلتي الشيدية وميناء العقبة. كما يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات لإنشاء محطة تنقية المياه العادمة في منطقة التربة السمراء وفقاً لنظام "التشييد والتشغيل والنقل" نحو 150 مليون دولار، ستقوم الحكومة بتمويل جزء منها، يقدر بحوالي 75 مليون دولار عن طريق منحة قدمتها الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي دعماً لبرنامج الخصخصة، في حين سيمول القطاع الخاص الجزء المتبقي.

معايير اختيار الشركات المرشحة للخصخصة :
حالة الشركات القابضة في مصر

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أرباحا وتعمل في أسواق تسودها المنافسة، ولا تحتاج إلى إعادة هيكلة جزئية كانت أو كلية

الجدوى الاقتصادية وقوة المركز المالي

ارتفاع العائد وأن تكون نسبة الديون إلى قاعدة الملكية مقبولة، وكفاءة واضحة في التشغيل

بيئة العمل لهذه الشركات مستقرة، فلا تتمتع بالاحتكار، وتعمل في سوق تتوافر فيه المنافسة

عدم وجود مزايا خاصة منحتها لها الحكومة ويمكن أن تتوقف مستقبلاً

أن يكون حجم المشاكل الاجتماعية الموجودة في الشركة محدودا وتتمتع بعلاقات عمالية طيبة ومستقرة

اختيار الطريقة الملائمة للخصخصة

الهدف من الخصخصة

خصائص المشروع الذي يتضمنه برنامج الخصخصة

يرى (هندي، 1995) أن اختيار الطريقة الملائمة للخصخصة، مقيد بمتغيرين هما:

اختيار الطريقة الملائمة للخصخصة

الهدف من المشروع

- توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتنمية المواطنة، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين،
  - يكون الإحلال للقطاع الخاص محل دور الدولة في أداء النشاط هو أحد الطرق المناسبة للخصخصة
- الاستفادة من الخبرات التقنية والإدارية في الخارج
  - تكون عقود الإدارة طريقة مناسبة للخصخصة وذلك مثلما حدث في عقود الإدارة في الفنادق المصرية في منتصف الثمانينات
- تحسين الكفاءة وكسب تعاون العاملين إلى جانب الإدارة
  - بيع الشركة للعمال والإدارة قد تكون طريقة مناسبة

اختيار الطريقة الملائمة للخصخصة

أما من حيث خصائص المشروع الذي يُراد خصخصته

فإن دراسة السوق والمتغيرات البيئية المحيطة،

وتحليل نقاط القوة والضعف في أدائه،

والتنبؤ بظروف المشروع مستقبلاً

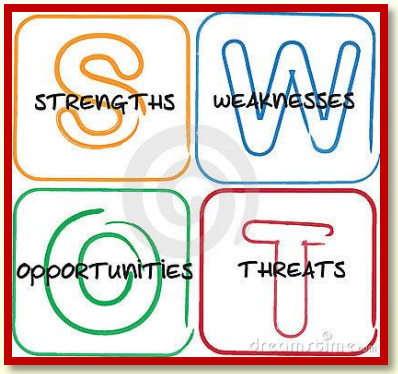

يعد مفتاحاً للوقوف على طريقة تأهيله المناسبة إلى الخصخصة

حيث أنه لا ينبغي أن نغفل تحديد وتوضيح الخطوات التنفيذية للخصخصة مع وجود

جدولة زمنية للخطوات المحددة.

سؤال للمناقشة

كيف يبرر مؤيدو الخصخصة ومعارضيها وجهات نظرهم

الخصخصة بين المؤيدين والمعارضين

مؤيدو الخصخصة

أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق زيادة الإنتاجية وتعظيم الأرباح.

تساعد في تخفيف العبء المالي عن الحكومة، عن طريق تقليل أو التخلص من نفقات الحكومة عن المشاريع الخاسرة.

تساعد في الحصول على السلع والخدمات بجودة عالية، وسعر أقل،

تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعبئة المدخرات الوطنية.

تساعد في التخلص من صور المحسوبية والفساد الإداري.

تعتبر آلية لتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في النشاط الاقتصادي.

تساعد في التخلص من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في بعض القطاعات.

ايجابيات الخصخصة
توفير مصدر جديد للايرادات
زيادة النتاجية القوى العاملة
رفع مستوى الخدمة
تبسيط الاجراءات الادارية
تقليل الدعم والصرف الحكومي
تشجيع عودة رؤوس الاموال المحلية
استقطاب المستثمر الاجنبي ودعم برنامج الاوفست
تصفية الشركات الحكومية الخاسرة
توفير فرص عمل جديدة للمواطنين

من يستفيد من الخصخصة؟

الاقتصاد الجزئي – المؤسسة

- توفير المزيد من رأس المال
- خفظ التكاليف وزيادة الكفاءة
- إدارة أفضل
- تكنولوجيا وتدريب
- البحث والتطوير
- الابتكار والريادة

الاقتصاد الكلي– الاقتصاد

- تدعيم القوى التنافسية في المجتمع
- الاستقرار المالي
- برامج اجتماعية
- جذب الاستثمارات الأجنبية
- اتساع قاعدة الملكية
- انتعاش سوق رأس المال
- زيادة إيرادات الدولة من عمليات الخصخصة
- مؤشر تغيير سياسات الدولة

المستثمر الأجنبي

- أسواق جديدة
- مخاطر أقل
- حواجز أقل أمام دخول الأسواق
- بيئة جاذبة

المستهلك

- سلع وخدمات أفضل
- تكلفة أقل وفائض المستهلك
- تنوع في الإنتاج

حجج المعارضين للخصخصة

لا يوجد ارتباط وثيق بين الملكية والكفاءة الاقتصادية.

تزيد من مخاطر الاحتكار الخاص

تزيد من مخاطر التدخل الأجنبي في الاقتصاد الوطني

لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية السلبية للخصخصة وتنحي الحكومة عن النشاط الاقتصادي

الخصخصة شكل من أشكال تصفية الدولة.

القطاع الخاص لا يقبل إلا على المشاريع ذات الربحية العالية

لم تعط الثمار الموجودة في مجال خفض أسعار السلع والمنتجات

نشاط تدريبي

هل أنت من مؤيدي الخصخصة أو معارضيها؟ ولماذا؟

وما البديل؟

يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعة مؤيدة ومجموعة معارضة ومجموعة تؤيد الخصخصة ولكن بشروط، ويجري النقاش والوصول إلى منطلقات نجاح الخصخصة.

أهمية الترويج لقضايا الخصخصة في الدول النامية

يسود تصور عام وفهم شائع أن الخصخصة تعني بصورة مباشرة زيادة الأسعار وأن ترفع الدولة يدها عن التوجهات الاجتماعية المعتبرة في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية

الترويج لقضايا الخصخصة لتهيئة المواطن لاستقبال كل مرحلة من مراحل الخصخصة في إطارها الصحيح.

أن الترويج ينطوي على عملية اتصال إقناعي يستهدف التأثير على القطاع المستهدف، بقصد استمالة استجابات سلوكية معينة.

قضايا الخصخصة قضايا خلافية واسعة الجدل بين أطراف ووجهات نظر متعددة ومتباينة ، لذا فإن احتمالات التشويش وإثارة الخلافات والجدل والاعتراضات والقلاقل

نشاط تدريبي

ما هي التخوفات الناجمة عن الخصخصة؟ وكيف نقترح الحلول؟

الإجراءات الحكومية للحد من التخوفات الناتجة عن الخصخصة

التخوف من انتقال الملكية وسيطرة المستثمرين الأجانب

تحديد نسبة لا تزيد عن 50% كسقف للملكية الأجنبية، وتوسيع قاعدة الملكية المحلية واحتفاظ الحكومة بالسهم الذهبي

الإجراءات الحكومية للحد من التخوفات الناتجة عن الخصخصة

التخوف من زيادة احتكار القطاع الخاص

إصدار قوانين لحماية الاقتصاد الوطني ومنع أية ممارسات احتكارية ضارة، وتحديد الأسعار. إضافة إلى أن امتلاك الحكومة للسهم الذهبي سيكون صمام أمان ضد الممارسات الاحتكارية.

الإجراءات الحكومية للحد من التخوفات الناتجة عن الخصخصة

التخوف من رفع الأسعار

تقوم هيئات التنظيم بوضع السعر العادل، مع مراعاة جميع الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية، وأن تقوم الحكومة بتنفيذ حزمة الأمان الاجتماعي

الإجراءات الحكومية للحد من التخوفات الناتجة عن الخصخصة

التخوف من البطالة

ضمان الأمان والاستمرارية لبعض الموظفين ذوي الكفاءة، وتأمين انتقال جميع العاملين إلى الشركات الجديدة بعد إعادة الهيكلة، وتعويض الموظفين والعاملين وتضمين بعض الاتفاقيات شروطا تلزم المستثمر بالاحتفاظ بالعاملين لمدة معينة، وإيجاد فرص عمل جديدة، وإعطاء العاملين الأولوية في تملك نسبة من أسهم الشركات.

آليات الحد من الإثارة السلبية للخصخصة

إعداد برامج لاحتواء العمالة الفائضة و ذلك بخلق فرص عمل بديله.

اقتصار تطبيق السياسة المطروحة على المنشات العامة ذات العمالة المحددة.

التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إعادة تأهيل وتكوين العمالة الفائضة لتتوافق مع اكبر عدد من فرص العمل الأخرى.

التحاور مع نقابات العمال لإزالة ما قد ينشئ من أثار سلبية قد تحدد مستقبلهم.

منح الحوافز والتشجيع على ممارسة النشاطات الإنتاجية على أسس وشروط تفضيلية.

توسيع بعض الأسواق القابلة للتوسع لاستيعاب نسبة من العمالة الفائضة.

تشجيع العمالة على تملك جزء من أسهم المشروعات العامة التي تم تصفيتها، والحد من الهجرة الريفية إلى المدن.

الإطار رقم (5)
خصخصة المصارف في الدول العربية

تشير البيانات المتوفرة إلى أن القطاع العام مازال يهيمن على الجهاز المصرفي في عدد من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، تمتلك المصارف الأربعة التابعة للقطاع العام في مصر حوالي 57 في المائة من مجمل أصول الجهاز المصرفي، و70 في المائة من الودائع، ونحو 60 في المائة من القروض. وفي تونس، يسيطر القطاع العام على المصارف التجارية الثلاثة الكبرى، وعلى مصارف التنمية وشركات التأمين. وفي الجزائر، تمتلك الحكومة المصارف الستة الكبرى من بين 17 مؤسسة مصرفية مرخص لها، في حين يتبع الجهاز المصرفي بأكمله للحكومة في سورية إذ ليس هناك وجود للمصارف الخاصة.

وتعاني المصارف الحكومية من الدول العربية من مشكلات عدة أبرزها تدني أجور العاملين وضعف كفاءاتهم، وقلة الشفافية وغياب التدقيق الداخلي، ومحدودية الخدمات والمنتجات وعدم تطورها، وضعف الرسملة وتدني مستوى الأداء المالي، وتراكم الديون المشكوك فيها والتي تمثل التسهيلات الممنوحة لمؤسسات القطاع العام جزءاً كبيراً منها، الأمر الذي أدى إلى تقليص السيولة المتوفرة لدى المصارف وزيادة كلفة عملياتها.

ولمواجهة هذه الصعوبات، اتخذت بعض الدول العربية في السنوات القليلة الماضية عدداً من الخطوات لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي تضمنت خصخصة بعض المصارف العامة أو جزءاً من ملكية الحكومة فيها. ففي مصر، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة في أواخر التسعينات عن نيتها خصخصة مصارف القطاع العام، بعد أن كانت قد افسحت المجال أمام القطاع الخاص للدخول في القطاع المصرفي في أوائل الثمانينات.

معوقات الخصخصة

ضيق أسواق رأس المال المحلية	محدودية حجم الثروة الوطنية وضالة المدخرات المحلية	عدم جودة الموجودات الحكومية	تردد صانعي القرار، وعدم توفر الإرادة السياسية أحيانا
تدني مستوى البنية التحتية	عدم توفر التشريعات والقوانين	الأداء الاقتصادي	صعوبات مالية
	صعوبات سياسية	صعوبات أخرى	

الإطار رقم (6)
مبادرة الغاز السعودية

بدأت عملية الانفتاح في قطاع الغاز الطبيعي في السعودية في عام 1998 حين دعت الحكومة شركات النفط الأجنبية للتقدم باقتراحاتهم المتعلقة باستثمار الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي الموجودة في السعودية والتي تقدر بحوالي 6 آلاف مليار متر مكعب مشكلة بذلك رابع أكبر كتلة غازية في العالم بعد روسيا وإيران وقطر. وبعد دراسة العروض المقدمة وإجراء المفاوضات مع الشركات المهتمة، اختارت الحكومة في أواخر عام 2000، 10 شركات أجنبية للعمل على ثلاثة مشاريع متكاملة هي مشروع تطوير واستثمار منطقة جنوب حقل الغوار وبناء معمل لمعالجة الغاز ومن ثم بناء مصنعين أحدهما لإنتاج البتروكيمائيات والثاني لتوليد الكهرباء، ومشروع تنفيذ عمليات استكشاف الغاز في المنطقة الشمالية الغربية وتطوير بعض الحقول المكتشفة هناك ومد الغاز المنتج إلى مصانع لإنتاج الطاقة والبتروكيمائيات، بالإضافة إلى مشروع تطوير واستثمار الغاز المنتج من الحقول المتواجدة في شرق الربع الخالي ومد أنابيب الغاز للاستهلاك في المنطقة الشرقية من السعودية. وتجري الحكومة حالياً مفاوضات مع الشركات المختارة للتوصل إلى صيغة نهائية لتنفيذ المشاريع المطروحة.

وتكمن أهمية هذا المشروع في الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها والتي قد تصل إلى 25 مليار دولار وتؤدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي إلى ما بين 12-14 مليار قدم مكعب في اليوم، كما يتوقع نشوء العديد من المشاريع والخدمات التابعة لهذا المشروع والتي قد تستقطب أكثر من 150 مليار دولار وتؤدي إلى خلق عشرات الآلاف من الوظائف. وفي هذا السياق تجدر الإشارة، إلى أن هذا المشروع أدخل الشركات الأجنبية قطاع الغاز السعودي للمرة الأولى، وشكل أكبر خطوة لتوسيع استغلال موارد الغاز الطبيعي في السعودية منذ منتصف السبعينات.

آليات تنفيذ عمليات الخصخصة –حالة المملكة الأردنية الهاشمية

اتخاذ القرار بخصخصة المشروع المعني والإعلان عن ذلك

وضع الشروط المرجعية لاختيار المستشارين الماليين والقانونيين للمساندة في عملية الخصخصة للمشروع المعني.

الإعلان عن نية الحكومة خصخصة المشروع المعني في وسائل الإعلام المختلفة المحلية والعالمية

بعد استلام عروض الاهتمام، يتم دراستها ووضع قائمة مختصرة من المؤسسات المؤهلة، ويجري الاتصال بها لتقديم عروضها بناء على الشروط المرجعية التي ترسل إليها.

دراسة العروض الفنية والمالية التي تتقدم بها هذه المؤسسات لاختيار المؤسسة الأنسب في ضوء الشروط والمعايير المحددة لذلك.

يقوم المستشار المالي الذي يتم التعاقد معه بدراسة أوضاع المشروع المعني بشكل تفصيلي، والوقوف على مشاكله وأوضاعه، واقتراح الصيغ المناسبة للخصخصة.

يقوم المستشار المالي بإعداد الوثائق الضرورية اللازمة لإتمام عملية الخصخصة كالإتفاقيات الواجب عقدها بين الأطراف المتعاقدة والشروط الواجب الالتزام بها من قبل هذه الأطراف.

يقوم المستشار المالي بإعداد نشرة إعلامية عن المشروع المعني تكون منسجمة مع التشريعات النافذة.

البدء في تنفيذ الخطوات العملية لخصخصة المشروع المعني

أسئلة نقاشية

هل تختلف خطوات الخصخصة من بلد إلى آخر؟

ملف المخصخصة في الأردن..

من أين جاءت الأموال وفيما أنفقت!

حققت عملية التخاصية منذ بدء بيع الحصص الحكومية المختلفة في المؤسسات عام 1998 حتى تشرين الثاني من العام الماضي عوائد بمقدار 1.726 مليار دينار. وفي المقابل، بلغ إجمالي المصروفات 1.719 خلال نفس الفترة، بعد إنفاقها في عدة أوجه، ليبلغ الرصيد التراكمي لحساب عوائد التخاصية 13.9 مليون دينار بنهاية الشهر قبل الأخير من العام الماضي.

واسهمت العملية الشاملة لاعادة هيكلة الديون في تحسين الاداء المالي للحكومة الاردنية بصورة كبيرة عن طريق تخفيض رصيد الدين، ففي اذار 2008 عقد الاردن اتفاقية لاعادة شراء 2.4 مليار دولار من ديونه المستحقة لنادي باريس بسعر خصم بنسبة 11% باستخدام الاموال من عوائد التخاصية ومن خلال مساعدة جزئية من مجلس التعاون لدول الخليج العربي الاخرى والاهم نلك هو ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت الى 60% عام 2008 بعد ان بلغت 89% عام 2004 بل ونسبة 100% عام واسهم هذا بدوره في تعزيز استقرار الاقتصاد. وبلغ الرصيد التراكمي لعوائد التخاصية 13.9 مليون دينار بنهاية تشرين الثاني من عام 2011.

ويمثل الرصيد التراكمي لحساب عوائد التخاصية «المقبوضات» من البرنامج مطروحا منها المصروفات. وأفادت بيانات وزارة المالية إلى أن حصيلة المقبوضات من برنامج التخاصية منذ 1998 بلغ 1.726 مليار دينار، معظمها سجّلت في الفترة (1998-2008) بواقع 1.719 مليار دينار. وفي نفس الفترة (1998-2008)، بلغ مجموع المصروفات من حساب التخاصية 1.715 مليار دينار، استخدمت في شراء مبادلة وإعادة هيكلة ديون بواقع 1.562 مليار دينار، واسترداد ضمانات سند بريدي بواقع 156.7، وسداد قروض وفوائد لشركة الملكية الأردنية بـ 101.3 مليون دينار، وتمويل مشاريع برنامج التحول الاقتصادي بـ 40 مليون دينار، وتمويل مشاريع أخرى بواقع 150.2 مليون دينار، ومشاريع صناديق الاسكان المدني والعسكري بـ 26.5 مليون دينار. وفي عام 2009 سجلت المقبوضات في عوائد التخاصية 3.7 مليون دينار، بفضل عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية التي سجلت 1.7 مليون دينار، وشركة توليد الكهرباء المركزية (1.9 مليون دينار) وشركة الفوسفات (0.1 مليون دينار) والشركات الأخرى (0.1 مليون دينار). وتوزعت المصروفات – في نفس الفترة – والبالغة 1.5 مليون دينار ما بين تمويل مشاريع تنموية بحجم 0.9 مليون دينار، وتقسيط أقساط قروض صندوق الإسكان بمقدار (-2.4) مليون دينار.

وفي عام 2010، بلغت مقبوضات التخاصية 2.9 مليون دينار، منها 0.4 مليون دينار من خصخصة شركة الاتصالات الأردنية، و2.5 مليون دينار من خصخصة شركة توليد الكهرباء المركزية، و0.1 مليون دينار من خصخصة الشركات الأخرى. وبلغت المصروفات في الفترة نفسها نحو مليون دينار، منها 0.7 مليون دينار لتمويل مشاريع تنموية، وتقسيط أقساط قروض صندوق الإسكان بمقدار (-1.8) مليون دينار. ولفتت وزارة المالية في بياناتها إلى أن الرصيد التراكمي لعوائد التخاصية بنهاية 2009 لا يشمل مبلغ 50 مليون دينار التي خصصت لبرنامج دعم التمويل الإسكاني، في حين أشارت كذلك إلى أن مجموع عوائد تخاصية شركة البوتاس بلغ 122.9 مليون دينار، حوّل منها للحساب 87.8 مليون دينار في عام 2003 وتم إيداع الباقي والبالغ 35.1 مليون دينار لدى المؤسسة الأردنية للاستثمار، حيث تم تحويل هذا المبلغ خلال شهر آذار من عام 2006 لحساب عوائد التخاصية وفقا لبيانات وزارة المالية. وأوضحت البيانات أن مجموع المقبوضات من «عوائد التخاصية» بلغ 1.723 مليار دينار خلال الفترة من عام 1998 حتى نهاية 2009. وشملت المقبوضات عوائد تخاصية شركة الاتصالات الأردنية، والملكية الاردنية، والاسمنت الأردنية، والبوتاس العربية، والفوسفات، وأكاديمية الطيران المدني، وتوليد الكهرباء المركزية، وتوزيع الكهرباء وكهرباء اربد، وغيرها من الشركات. وتم تحصيل أعلى مقبوضات من شركة الاتصالات الأردنية بحجم 940.1 مليون دينار، ثم الملكية الأردنية بحجم 285.5 مليون دينار. أما المصروفات خلال الفترة من عام 1998 حتى تشرين الثاني من عام 2009 فسجلت 1.714 مليار دينار. يذكر أن الرصيد التراكمي لعوائد التخاصية بلغ 4.1 مليون دينار في الفترة (1998-2008) و9.3 مليون دينار في عام 2009 و13.3 مليون دينار في عام 2010 و14.3 مليون دينار في عام 2011 و13.9 مليون دينار بنهاية شهر تشرين الثاني من عام 2012

الأردن بدأ برنامج الخصخصة

عام 1998

في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد

الأردن بدأ برنامج الخصخصة عام 1998 في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد

الإطار المؤسسي والتشريعي للتخاصية:

تضمن قانون التخاصية الأردني (رقم 25 لسنة 2000) والذي وفر الإطار المؤسسي والتشريعي لبرنامج التخاصية ما يلي :

- إنشاء مجلس التخاصية برئاسة دولة رئيس الوزراء والذي خلف اللجنة العليا للتخاصية
- إنشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية الخلف الواقعي للوحدة التنفيذية للتخاصية
- سداد ديون المشروعات المخصخصة
- شراء الديون العامة بخصم ومبادلة الديون باستثمارات

الأردن بدأ برنامج الخصخصة عام 1998 في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد

أساليب التخاصية:

تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كليا أو جزئيا؛	اتفاقيات الامتياز وحقوق الانتفاع	عقود التأجير مع الإبقاء على الملكية للحكومة
عقود الإدارة مع الإبقاء على الملكية للحكومة	البناء والتشغيل وإعادة الملكية BOT وتفرعاتها	أي أسلوب آخر تحدده المراجع المختصة حسب خصوصية المشروع

يقوم المتدربون بالإطلاع على قائمة المؤسسات التي تم خصخصتها في الأردن في المادة العلمية في نهاية الوحدة التدريبية الأولى

أثر التخاصية في الأردن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً

ويستهدف البرنامج حسب مزاعم الحكومة، وكما هو مبين في قانون التخاصية:

الارتقاء بمستوى الكفاءة والإنتاجية على نحو تنافسي	زيادة الاستثمار الخاص في البنية التحتية	تنمية سوق رأس المال المحلي وتدعيم خزينة الدولة	تخفيف عبء المديونية عن كاهل الخزينة	إدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب عصرية تتضمن استخدام التكنولوجيا

يقوم بعض المشاركين

بعرض تجارب بلدانهم

أو الحديث عنها

أسئلة نقاشية

هل القطاع الخاص هو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ما مدى مراعاة سياسات تنمية القطاع الخاص لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص غير المنظم؟

هل الخصخصة ما زالت أداة فاعلة؟

ما هي آليات تعزيز حجم القطاع الخاص الأخرى؟

كيف نزيد من مساهمة القطاع الخاص الحالي العامل؟

هل المشكلة هي مشكلة سياسات ؟ أم المشكلة في تنفيذ هذه السياسات؟

تنمية دور القطاع الخاص. . .مسؤولية من؟

عزيزتي المتدربة ...عزيزي المتدرب

في نهاية هذه الوحدة التدريبية، ومن أجل قياس مكاسب وعوائد التدريب، أرجو بيان مستوى ما تم اكتسابه من معارف ومهارات في الموضوعات التالية:

الموضوع	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	ممتاز
	1	2	3	4	5
دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية					
مفهوم الخصخصة وأهدافها ومبرراتها					
أسباب وأشكال الخصخصة					
معايير اختيار الشركات المرشحة للخصخصة					
مهارات اختيار الطريقة المناسبة للخصخصة					
مقارنة بين آراء المؤيدين والمعارضين للخصخصة					
آثار عملية الخصخصة وآليات الحد من المخاوف					
معوقات عملية الخصخصة					
آليات تنفيذ عملية الخصخصة					
تجارب عربية					

نهاية الوحدة التدريبية الأولى